الفصل الثالث

ثقافة المجتمع ومفهوم التغيير ومدى الحاجة إليه

obeikandl.com

obeikandl.com

ثقافة المجتمع ومفهوم التغيير ومدى الحاجة إليه

لقد عاشت المجتمعات في العالم ظروفاً تميزت ببطء في التغيير أو التطوير، وكانت تملك الإرادة في عملية التغيير والتطوير وتعيش إلى حد كبير ظروفها الخاصة دون تأثير أو تأثر واضح من مجتمعات أخرى، حتى أن بعض هذه المجتمعات كانت تعيش شبه عزلة عن الأخرى مما جعل عملية التأثير أو التغيير تمر ببطء شديد، وعلى الرغم من تأثر الحضارات السابقة ببعضها وقيام البعض منها على الآخر إلا أن عملية التغيير تبقى بطيئة جداً قياساً بما يحدث حالياً من سرعة في التغيير والتأثير المتبادل بين المجتمعات في العالم.

وقد قامت وسائل الاتصالات والمواصلات بدور كبير متزامناً مع التطور العلمي والتقني في تغيير العديد من المفاهيم العالمية مثل المفاهيم السياسية وبروز العديد من المنظمات والهيئات العالمية، وظهور الاقتصاد العالمي الذي يعتمد بعضه على بعض ومن ذلك الاعتماد الواضح في الغذاء والطاقة وغيرها، ويمثل النفط ومشتقاته طاقة عالمية ذات تأثير كبير في الاقتصاد العالمي والحياة البشرية على وجه الأرض، كما برزت منظمات وهيئات عالمية تهتم بالوضع البيئي لكوكب الأرض وقام على إثرها أنظمة تهتم بالمحافظة على البيئة نتيجة ظهور قضايا بيئية متنوعة تمس حياة الناس بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وبرز العديد من القضايا التي تمس حياة الناس وحقوقهم وحرياتهم نتيجة الخلافات والحروب بين الدول والمجتمعات والذي ذهب ضحيتها الملايين من البشر مما حدا بظهور العديد من الهيئات والجمعيات التي تنادي بحقوق الإنسان والمحافظة على كرامته.

ونتيجة للعوامل والمتغيرات السابقة فقد برزت العولمة ومبرراتها المختلفة خلال العقدين الأخيرين حتى أصبح العالم يعيش في شبه قرية كونية ومجتمع واحد

بفضل وسائل الاتصالات والتقنية الحديثة وما تزامن مع ذلك من تأثير وتأثر واضح - إيجاباً وسلباً - بين مختلف دول العالم ومجتمعاتها، وقد أخرجت العولمة بعض المجتمعات التي كانت تعيش معزولة عن العالم إلى الوجود العالمي، ويعد الفضل الأكبر للإعلام الذي سلط الضوء على مجتمعات صغيرة في مختلف بقاع العالم وإبراز واقع هذه المجتمعات الإيجابي والسلبي، حتى أصبحت مجتمعات كانت تعد غاية في التحفظ منفتحة على العالم وقابلة للتعايش معه، ومن الأدلة الواضحة التي أبرزت دور العولمة ظهور منظمة التجارة العالمية (WTO) والتي انضمت إليها المملكة مؤخراً لتصبح الدولة رقم (١٤٩)، بعد محادثات ومداولات مطولة، فهل تستطيع المملكة العربية السعودية أن تعيش بمعزل عن العالم وقضاياه ومشكلاته وأنظمته المختلفة؟

من الطبيعي أن الإجابة عن السؤال أعلاه تحتم علينا ضرورة التعايش مع العالم بكل ظروفه ومتغيراته المختلفة، بل إن الأمر يتطلب التفاعل مع هذه المتغيرات بالطرق والأساليب التي تعود بالفائدة على المجتمع السعودي والتخلص تماماً من النظرة السابقة إلى العولمة ومحاولة تفادي التعامل مع متغيراتها وكأننا المجتمع الوحيد في العالم، وأعتقد أن هذا المفهوم قد أضمحل في الوقت الحالي مما يحتم ضرورة التعامل مع المتغيرات المختلفة في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية بما يخدم مصلحة المجتمع السعودي بدلاً من التفكير في المقاومة التي لا تعود بالفائدة، فالمجتمعات الكبيرة في العالم تعمل دائماً على كيفية التعامل مع أي متغير دون التفكير في المواجهة والتصادم التي تستغرق الوقت والجهد ولا تعود بالنفع على المجتمع نفسه أو غيره.

ولعل مبدأ التفاعل والتكيف مع ظروف العالم ومتغيراته من منطلق مفهوم العولمة من أهم التحديات التي تواجه المجتمع السعودي والعمل على التفاعل الذي يخدم هذا المجتمع وتطويره وفقاً للطرق والأساليب العلمية الراقية التي تخدم الأهداف بعيدة المدى لهذا الوطن في ظل العولمة وخطوات التغيير السريعة التي

يمر بها العالم، وقد يتصور القارئ الكريم أن حتمية التغيير وضرورة مسايرة الواقع فيه مبالغة كبيرة بحكم اعتماد المجتمع السعودي على ثوابت وقيم غير قابلة للتغيير أو الاستبدال، وقد يكون مصدر هذه الرؤية الخاصة من الناحية الدينية، وإن مصدر التغيير والتطوير يكون في الأصل من داخل المجتمع السعودي وليس من خارجه، والمتتبع لمراحل التغيير التي مرت بها المجتمعات في العالم على مر التاريخ يدرك عدد الحضارات والإمبراطوريات التي عاشت فترات زمنية وأدت إلى تغيير كبير في المجتمع الذي قامت فيه والمجتمعات الأخرى التي تأثرت بها مثل الإمبراطورية الفارسية والرومانية والخلافة الإسلامية، وندرك جيداً الفترة الزمنية التي عاشتها الحضارة الإسلامية ومرت بمراحل قوة وضعف حتى قامت الحضارة الغربية والثورة الصناعية وصولاً إلى الدور الريادي الذي تعيشه الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحاضر، وكل هذه الحضارات وتعاقب الأدوار والريادة بين مختلف المجتمعات في العالم وتأثير بعضها على الآخر سنة كونية قدرها الله سبحانه وتعالى على خلقه، وصدق عز من قائل ﴿ **... إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ** ﴾ [**الرعد**: ١١].

والتغيير من المفاهيم المهمة التي تحتاج إلى الدراسة والتمعن واتخاذ القرار المناسب وذلك لطبيعة النتائج التي قد تحتمل الإيجاب أو السلب، وهو يقوم على استبدال وضع أو حالة قائمة بأخرى على خلاف التطوير الذي يراد منه التحسين والإصلاح لوضع قائم أو تعديل بعض أجزائه، وكان التعامل مع المتغيرات العالمية مقبولاً بالنسبة للمجتمع السعودي حتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر لعام ٢٠٠١م، حيث كان هذا الحدث منعطفاً جديداً في العالم ويحتم التعامل مع العديد من المتغيرات بصورة تختلف عن السابق خاصة في المجتمع السعودي الذي تعود على الهدوء والتعامل مع مبدأ التغيير بصورة متأنية جداً بحكم طبيعة قيم المجتمع التي تتعامل مع مبدأ التغيير بصورة حذرة حتى بروز ظاهرة الإرهاب على المستوى

العالمي ومعاناة المملكة - حكومة ومجتمعاً - من الحوادث الإرهابية التي قامت على فكر متطرف، ومن بعض فئات من المجتمع السعودي التي حملت هذا الفكر وترجمته إلى عمليات إرهابية.

وقد تعاملت القيادة السعودية مع الفكر المتشدد والفئات الضالة بكل حزم وقدرة بهدف تجاوز هذه المشكلة الفكرية والقضاء على الأعمال الإرهابية داخل المجتمع السعودي، وهذه الأحداث وما تحمله من غلو أو تطرف فكري تعد مرحلة جديدة لابد أن تحمل متغيرات كثيرة للتعامل مع الظروف الداخلية للمجتمع السعودي وما تتطلبه طبيعة التعامل الخارجي مع الفكر الإرهابي على المستوى الدولي، وكان من أبرز أوجه التعامل مع هذه الظروف الحرجة التي عاشتها المملكة داخلياً وخارجياً تمسك قيادة هذا الوطن بالمبادئ والقيم الإسلامية التي يقوم عليها المجتمع السعودي متخذة من كتاب الله الكريم وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم منهجاً ونظاماً لا يمكن الحياد عنه أو المساس به.

وبناء على ذلك فإنني أعتقد أن أي تغييرات تخدم مصلحة الوطن ومستقبله وتتماشى مع أنظمة المملكة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لابد من قبولها والعمل على توفير المساحة اللازمة التي تستوعب هذه المتغيرات والمستجدات، حيث أنه من المؤكد أننا لا نستطيع أن نعيش بمعزل عن العالم ولابد من التفاعل معه سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وعلمياً وثقافياً وفكرياً وتربوياً، وسيكون التركيز حول المحور الثقافي والتعليمي الذي يهمنا في هذا الكتاب.

ويمكن وصف ثقافة أي مجتمع في ثلاث حلقات متتالية كما بين ذلك حمدان (١٩٨٢)، الأولى: العموميات، وهي الحلقة الخاصة والأهم التي تعنى بعقيدة وثوابت المجتمع وقيمه الأساسية، وهي مستمدة عند المجتمع السعودي من الدين الإسلامي، وهذه الحلقة هي التي تبرز هوية المجتمع الأصلية ومعتقداته وهي المقوم الأساس للمجتمع ولا يمكن أن يعيش بدونها، أما الحلقة الثانية فتسمى

بالخصوصيات ويشترك في هذه الحلقة فئات معينة من المجتمع مثل المهندسين والأطباء والمحامين والأكاديميين وغيرهم من شرائح المجتمع ذات الخاصية المهنية التي تتصف بها هذه المجموعات، وتوصف بعض هذه الشرائح من المجتمع ببعض الأنماط الخاصة بها في تفكيرها وحياتها وتعاملها، ولكن الواقع الاجتماعي السعودي قد لا يبرز هذه الشرائح بشكل واضح ومختلف عن المجتمع في العادات أو القيم بحكم قوة الحلقة الأولى من جهة وعدم بروز هذه الخصوصيات بصفة كبيرة في المجتمع السعودي.

وتسمى الحلقة الثالثة بالبدائل، وهي التي تتعامل مباشرة مع الثقافات الأخرى من خلال ما يكتسبه أفراد المجتمع من بدائل ومتغيرات تم اكتسابها من الثقافات الأخرى من عادات وتقاليد مختلفة على سبيل المثال لا الحصر الزي والغذاء وأساليب التفكير، ونتيجة لذلك فإن حلقتي العموميات والخصوصيات تعد أهم حلقتين تميز ثقافة وهوية المجتمع، أما البدائل فهي التي يتم التفاعل من خلالها مع الثقافات الأخرى ويتم اكتساب عادات وتقاليد وقيم قد تنتقل مع الوقت إلى أن تصبح من الخصوصيات وأحياناً تنتقل مرة أخرى لتصبح من صميم قيم المجتمع (العموميات). ولعله من الملاحظ أن بعض ثقافات البلاد العربية قد تأثرت كثيراً في عمومياتها ببعض القيم والعادات التي اكتسبتها من قيم المجتمعات الأخرى خاصة المجتمعات الغربية، ومن الملاحظ أيضاً في الوقت الحاضر الانفتاح الثقافي الذي أوجدته وسائل الاتصالات مثل الانترنت ووسائل الإعلام المختلفة حيث أصبحت ثقافات المجتمعات في العالم قابلة بدرجة كبيرة للتداخل في العديد من قيمها مما دعا العديد من المجتمعات إلى التحذير من هيمنة بعض الثقافات على البعض الآخر أو تلاشي بعضها.

وقد كانت تعيش المجتمعات في العالم بحكم التباعد المكاني والزماني ثقافات مختلفة ومبنية على أسس ومعايير أقرتها مجتمعاتهم وتتوارثها الأجيال التي بعدها، وهذا وضع طبيعي يحتم على كل مجتمع إيجاد نظام اجتماعي وسياسي

واقتصادي كما كان ذلك موجوداً في المجتمعات البدائية، وتتحلى كل ثقافة بسمات معينة تميزها عن غيرها في العديد من الاعتقادات والقيم والعادات والتقاليد وغيرها من العناصر المختلفة بين ثقافة وأخرى، وفي المقابل هناك ما يسمى بالتداخل الثقافي بين العديد من الثقافات خاصة بعضها التي ترتبط ببعض العناصر المتشابهة في الدين أو اللغة أو غير ذلك، ومن أهم المقومات أو العناصر التي تقوم عليها الثقافة: الدين واللغة والقيم والعادات والتقاليد والزي ونمط التفكير وأسلوب الحياة والاتصال وغيرها من العناصر الخاصة التي تتعلق بلغة التفاهم والملامح الشخصية ونمط الحديث واللهجات المحلية المختلفة.

وهناك من يعتقد بتعريفات مماثلة أو مختلفة للثقافة أو يرى إضافة أو حذف العديد من العناصر التي يحتويها هذا المفهوم الواسع للثقافة، ويحدث خلط بين مفهوم الثقافة والمعرفة، حيث يرى البعض أن الثقافة هي المعرفة، وهذا تعريف غير دقيق فالثقافة مفهوم واسع يشتمل على خصائص معينة للمجتمع - أي مجتمع - بحيث تميز الثقافة هذا المجتمع وتبرز هويته الخاصة به عن المجتمعات الأخرى، وقد ظهرت حضارات سابقة تطورت وتميزت ثقافتها بالقوة وبرزت من خلالها فلسفات ونظريات كبيرة كان لها الأثر الكبير على الحضارات التي بعدها مثل الحضارة الإغريقية حتى ظهور الحضارة الإسلامية التي تميزت منذ نشأتها بثقافة اعتمدت على أسس ومعايير الدين الإسلامي كمحور مهم وعامل رئيس في قيام ثقافة مجتمع إسلامي استوعبت ما يناسبها من الثقافات السابقة وتخلت عن ما يخالفها من عادات وقيم كانت في المجتمعات التي قبلها.

وقد اتصفت الثقافة الإسلامية بمقومات وأسس مبنية على العدل والمساواة والنظرة الواسعة التي تستطيع من خلالها أن تستوعب العديد من المتغيرات والعادات والتقاليد التي تتوافق مع العنصر الأساس وهو الدين الإسلامي، ويعد العامل الديني في أي ثقافة أحد عناصرها لكن الواقع في الثقافة الإسلامية أنه يأخذ المساحة الواسعة كون الدين الإسلامي يمثل نظاماً شاملاً يتضمن النواحي

السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية وغيرها من الجوانب الفرعية التي أشتمل عليها هذا الدين العظيم، بينما يبقى العامل أو البعد الديني عنصراً واحداً من ضمن العناصر الأخرى التي تتكون منها بعض الثقافات الأخرى، ولأهمية الدين الإسلامي ودوره الكبير فقد أصبح نظاماً متكاملاً ومنهجاً واسعاً حتى أصبحت الثقافة بمفهومها الحديث وكأنها جزء منه أخذاً في الاعتبار أيضاً مكانة اللغة العربية – لغة القرآن الكريم – كعنصر أساس آخر في الثقافة الإسلامية.

وقد نشأت المملكة العربية السعودية كدولة ونظام ومجتمع على الدين الإسلامي ليكون منهجاً ونظاماً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، وهذا النهج كان متبعاً منذ قيام الدولة السعودية الأولى ثم الدولة السعودية الثانية حتى الدولة السعودية الثالثة – المملكة العربية السعودية – على يد مؤسسها الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود رحمه الله عام ١٣١٩هـ – ١٩٠٢م، وثقافة المملكة العربية السعودية هي ثقافة مستمدة من الدين الإسلامي كعنصر أساس في تكوينها وتصنف على أنها امتداد للثقافة الإسلامية من خلال تكوينها ولغتها، ويعد الدين واللغة عنصرين يشترك فيهما الشعوب في المجتمعات العربية بالإضافة إلى الشعوب الإسلامية التي تشترك في الدين بينما اللغة العربية تقوم بدور آخر غير لغة التفاهم والتواصل وهو دور اللغة الدينية التي تربط جميع شعوب العالم الإسلامي العربية وغير العربية، وقد بنيت القيم والعادات والتقاليد في المجتمع السعودي على أساس إسلامي حتى تميزت ثقافة المجتمع السعودي بأنها ثقافة إسلامية عربية سعودية ظهر منها هوية خاصة بالمجتمع السعودي الذي يعتمد على العامل الديني كعنصر رئيس ومقوّم كبير في ثقافة المجتمع السعودي، وتوافق مع هذا العنصر أيضاً اللغة العربية وكذلك العديد من العناصر الأخرى المرتبطة بالمجتمع السعودي من عادات وتقاليد حتى أبرزت ثقافة وهوية متميزة لمجتمع إسلامي عربي سعودي يعتمد في نظامه السياسي وغيره من الأنظمة الأخرى على كتاب الله الكريم وسنة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم.

وقد يتبادر إلى ذهن القارئ الكريم، ما الفرق بين ثقافة المجتمع السعودي وثقافات المجتمعات الأخرى؟ يوجد هناك تشابه واختلاف بنسب متفاوتة بين ثقافات الشعوب في العالم، بل إن بعض الثقافات تشترك مع البعض الآخر في العديد من القيم والعادات واللغة، وهناك بعض المفاهيم التي تتضمنها كل ثقافة بصفة عامة مثل العدالة واحترام حقوق الآخرين وحب الخير والصدق والتسامح والحرية وغيرها، وتسمى بالمفاهيم المشتركة أو القيم المشتركة بين الثقافات في العالم، خاصة في الوقت الحاضر الذي يظهر جلياً تداخل العديد من ثقافات العالم مع بعضها من خلال التقدم الكبير في المعرفة والتقنية التي سهلت الاتصال بين شعوب العالم بالإضافة إلى وجود المصالح المشتركة، ويبقى تفسير المفاهيم المشار إليها أعلاه مرتبطاً بالبعد الثقافي لكل مجتمع وما تمليه القيم والعادات والتقاليد من قواعد للتعامل مع هذه المفاهيم، فعلى سبيل المثال مفهوم الحرية يختلف عند تفسيره بين ثقافة وأخرى، ومن هنا تبرز ضرورة احترام ثقافة الآخر وفهمها قبل الخوض في تفسير بعض عناصرها بصورة غير دقيقة، حيث ترتبط معظم دول العالم وشعوبها ببعضها من خلال مواثيق ومعاهدات واتفاقيات دولية أقرتها تلك الدول والتزمت بها وأصبحت أعرافاً وقوانيناً تلزم الجميع التقيّد بها.

وبما أن رسالة الدين الإسلامي رسالة عالمية لجميع البشر وغير محصورة على مجتمع معين دون غيره فقد أصبح عدد المسلمين في العالم بغض النظر عن مجتمعاتهم أو ثقافاتهم أو هوياتهم الخاصة أكثر من مليار مسلم يدينون بالدين الإسلامي، وتتميز المملكة العربية السعودية بتطبيق الدين الإسلامي من منظور واسع بصفته دين وعبادة ونظام ومنهج حياة في جميع الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهذا الوضع المتميز تنفرد به المملكة في تطبيق هذا النظام عن بقية الدول في العالم العربي والإسلامي.

ويعد التعامل مع مفهوم الثقافة سواء من خلال البعد الديني أو من خلال مفهومها الحديث أمراً في غاية الأهمية لكل مجتمع سواء أنفرد لوحده بثقافته أو

تداخل مع غيره من المجتمعات في بعض العناصر التي ترتكز عليها ثقافته، وثقافات البلاد العربية تتشابه في العديد من العناصر بحكم التأثير الكبير للدين الإسلامي واللغة العربية حتى أُطلق عليها مصطلح الثقافة العربية يلي ذلك الثقافة الإسلامية التي تربط بين دول العالم الإسلامي، وهذا التشابه أو التداخل بين ثقافات الدول العربية بصفة خاصة والدول الإسلامية بصفة عامة يعد خاصية جيدة تربط هذه الثقافات مع بعضها في العديد من العناصر التي من أهمها الدين واللغة على مستوى العالم العربي والدين على مستوى العالم الإسلامي، ومن الأمثلة الواضحة في التداخل الثقافي الكبير ما نشاهده ونلمسه في مجتمع دول الخليج العربية من تشابه في اللغة والدين والعادات والتقاليد حتى أصبحت بمثابة مجتمع ثقافي موحد، وهذا التشابه يعزز التعاون والانسجام بين هذه المجتمعات في أنظمتها ومصالحها ومستقبلها، أما بعض المجتمعات الأخرى فتتمتع بثقافات تختلف كثيراً عن ثقافة المجتمع السعودي في اللغة والدين والعادات والتقاليد مما يقودنا إلى مصطلح الاختلاف الثقافي والتباين الكبير بين ثقافة وأخرى، لكن هذا الاختلاف يحتم علينا التعامل مع الآخر وثقافته من منطلق احترام ثقافات الآخرين، بل ضرورة تفهم أوجه الاختلاف، وقد نادت أدبيات كثيرة بهذا المبدأ من حيث معرفة وتفهم ثقافة الآخرين واحترامها، حيث أن التعامل مع الآخرين على الرغم من الاختلاف الثقافي سواء في اللغة أو الدين أو العادات يفرض تفهم هذه الثقافة واحترامها واحترام قيم المجتمع بغض النظر عن تشابهها أو اختلافها عن ثقافة المجتمع السعودي.

ويأتي الدور المهم على أفراد المجتمع السعودي من خلال نقل ثقافته في صورتها الجميلة وما تتمتع به من خصائص عالية في التعامل الإنساني مثل: الوسطية والعدل والتسامح وتصحيح بعض المفاهيم المغلوطة، وهذه رسالة أرى أهميتها فثقافة المجتمع السعودي ثقافة إسلامية عربية سعودية تحمل العديد من العناصر التي تستحق نقلها في ظل العولمة وما تضمنته من متغيرات كثيرة تحتم

التواصل ليس فحسب في المجالات السياسية والاقتصادية بل في المجالات الثقافية والانفتاح على الآخر دون مساس بعموميات ثقافة المجتمع السعودي، وتعد القيم التي تقوم عليها ثقافات الشعوب هي المعايير التي يتم من خلالها الحكم على الأفراد من حيث تقيدهم بقيم مجتمعهم ويقاس على ذلك المواطنة ومدى فاعلية المواطن أو الفرد وانتمائه وإيجابيته وسلبيته نحو ثقافة مجتمعه، فهناك من يبالغ في تمسكه وتشدده بقيم وعادات مجتمعه لدرجة ما يسمى بالعنصرية لهذه الثقافة حتى أنه لا يستطيع أن يرى غيرها، وهناك من يتبنى محاولة تعميم ثقافته بصفتها - حسب رأيه - الأفضل ولابد من نشرها واستبدال ثقافة الآخرين بها وهذا ما يسمى بفرض الهيمنة الثقافية، وهناك من لا يعتقد في أهمية ثقافته أو قوتها ويرى التخلي عنها واستبدالها بغيرها وهذا ما يسمى بالانسلاخ الثقافي، وأعتقد أن الوسطية بين هذه التوجهات هو الأفضل، فالاعتزاز بثقافة الفرد وتوضيح ما تتضمنه من قيم وعادات جيدة للآخرين واحترام ثقافتهم هو المطلب المناسب في وقت يحتم علينا التعامل من خلال أساليب التفكير العلمي والمنطقي والحوار الناجع مع الآخر.

ويعد التعليم عاملاً مهماً في التعامل مع المتغيرات من خلال الخطط والاستراتيجيات البديلة التي تستطيع أن تستوعب الظروف والمتغيرات العاجلة التي تطرأ على المجتمع وتحويلها إلى واقع فعلي يعمل على تطوير المجتمع وتنميته، ومن الأمثلة على بعض المتغيرات التي قد يمر بها المجتمع ويحتم على التعليم أن يؤدي دوراً بارزاً في ذلك ما حدث في الخمسينيات الميلادية في الولايات المتحدة الأمريكية عندما تفوق الروس في غزو الفضاء الخارجي، وشعر المسئولون في الولايات المتحدة بهذه المشكلة فتم التوجه مباشرة إلى التعليم العام والعالي وضرورة تقويمه وإعداد الخطط التي تجعل من الولايات المتحدة أكثر تقدماً وتفوقاً، وبالفعل فقد تم في نهاية الخمسينيات الميلادية تغييراً كبيراً في جميع مناهج التعليم (١-١٢) وظهر العديد من النظريات في المناهج وطرق التدريس وتم تغيير معظم

الأساليب التي كان معمولاً بها، ومن الطرق التدريسية التي ظهرت طريقة الاكتشاف والتركيز بدرجة كبيرة على الجوانب العلمية، كما تم إنشاء العديد من المعاهد العلمية والتقنية والتخصصات المختلفة في الجامعات، وقد تم التركيز على هذه القضية بدرجة كبيرة وتم طرح العديد من المشروعات الكبيرة الموجهة للتقدم العلمي والفضائي بصفة خاصة ولم يمض سوى عدة سنوات حتى حققت الولايات المتحدة الأمريكية الأهداف التي رسمتها لتحقيق ما تريده من تغيير في مؤسساتها التعليمية المختلفة.

ومن الدروس المستفادة من المثال أعلاه أن الولايات المتحدة لم يكن همها الأول المواجهة مع الاتحاد السوفيتي بل نظرت إلى واقعها وتقويمه وتغيير ما يحقق تقدمها في وقت قصير جداً، مركزة على عامل التحدي والمنافسة من أجل التفوق العلمي وتقدم المجتمع الأمريكي، وهذا الجانب أو الدرس الذي يمكن أن نستفيد منه في مراجعة وتطوير مجتمعنا بالدرجة الأولى على أسس علمية والاستفادة من الآخر بقدر الاستطاعة، بغض النظر عما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية بشأن بعض الجوانب الأخرى مثل الحرب الباردة التي كانت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والتي نجحت الولايات المتحدة في هذه الحرب عندما تفكك الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١م.

والمتأمل في طبيعة المجتمعات العالمية يلاحظ أن كل مجتمع يحاول أن يتقدم ويكون له الأولوية في التقدم والسيادة والقوة سواء من خلال التكتلات أو بصفة منفردة حسب الترابط الثقافي بين هذه المجتمعات، فالقادر في هذه المجتمعات يستطيع من خلال مجموعة من العوامل المتكاملة أن يتقدم ويحقق أهدافه واستراتيجياته وخططه الطموحة عن غيره من المجتمعات، وقد ظهرت تصنيفات للمجتمعات في العالم منها المتقدم والنامي، وحتى يكون الحديث منصفاً فإن التقدم الذي نلمسه في المجتمعات الغربية لم يأت من فراغ أو بين عشية وضحاها بل تم ذلك خلال عقود طويلة عملت هذه المجتمعات بكل الأسباب المادية التي أدت إلى

بناء حضارتها ووضعها في مصاف المجتمعات المتقدمة، ومن الأمثلة الناجحة والتي تحسب على المجتمع الإسلامي دولة ماليزيا التي أثبتت قدرتها وتقدمها من خلال العمل الجاد والتخطيط السليم والاستثمار الكبير في القوى البشرية التي قادت إلى تغير كبير في المجتمع الماليزي وتطويره.

وتستوعب ثقافتنا مفاهيم كبيرة تقود إلى التغيير والتطوير والتأمل والتفكير والطموح والسعي إلى الأفضل، ونستمد الكثير من الأمثلة منذ قيام الحضارة الإسلامية وانتشارها واستيعابها لمجتمعات مختلفة حتى أصبحت مجتمعاً واحداً وصولاً إلى المجتمعات الحديثة ومنها المجتمع السعودي الذي تحمل ثقافته كل المقومات الإيجابية لمجريات التقدم والتغيير والتطوير، وقد لفت نظري ما أورده المؤلف (James Champy) في كتابه الذي ترجم إلى اللغة العربية (هيجان، ٢٠٠٣) – إعادة هندسة الإدارة: المطلب الحتمي للقيادة الجيدة – حيث يقول "الدرس الوحيد الأهم الذي يجب تلقينه هو دوام التغيير" وأن عملية التغيير قد لا يستطيع الفرد إدارتها لوحده لكنه يمكنه أن يقود التغيير. وبناء على العديد من المسلمات فإن عملية التغيير أو التطوير مطلب حيوي لأي مجتمع يريد التقدم ومسايرة الآخرين دون مساس بعمومياته أو قيمه الثابتة التي يقوم عليها المجتمع وتميزه عن غيره، وهنا يأتي التأكيد على مؤسسات التعليم المختلفة ودورها المطلوب في إيجاد عمليات التغيير والتطوير للمجتمع، فهي الأولى في توجيه المجتمع نحو التقدم والتنمية والتطوير وتلبية احتياجاته وتلمس الحلول لقضاياه ومشكلاته.

وخلاصة القول فإن المجتمع السعودي يعيش كغيره من مجتمعات العالم ظروفاً ومتغيرات كثيرة، منها على سبيل المثال لا الحصر: ظهور العولمة وما يترتب عليها من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية في العالم وتأثير/تأثر المجتمع السعودي بها، ظهور الفكر المتشدد وبعض الأعمال الإرهابية من الفئة الضالة المحسوبة على المجتمع السعودي، وهذه الأمثلة وغيرها من الصعوبات والتحديات التي يمر بها المجتمع السعودي تحتم عليه ضرورة التعامل معها بكل قوة واقتدار في وقت تلقى

مؤسسات الوطن الدعم الكامل المادي والمعنوي من قيادته السياسية، ولابد من الأخذ في عين الاعتبار عدم الرضوخ للعمل البيروقراطي والروتيني الذي يقف حجر عثرة ويعمل على بطء عملية التطوير والحلول المطلوبة لمثل هذه الصعوبات والتحديات، وعدم الاستسلام لبعض الوهن الإداري الذي تمر به مؤسسات كثيرة تنظر لعملية التغيير والبحث عن الأفضل مسالة عادية قد لا يحتاجها المجتمع.

وأعتقد أن المجتمعات في العالم تعيش مرحلة أشبه بسباق "مارثوني" يستطيع من لديه القدرة والتأهيل والإمكانيات الوصول إلى الصفوف المتقدمة، فعجلة التطوير والتقدم لا تقف ولابد من العمل باستمرار والبحث عن كل مفيد وجديد وبنّاء سواءً من خلال الخبرات الداخلية أو الاستعانة بمن نريد من خارج المجتمع ما دامت النتيجة تصب في مصلحة المجتمع السعودي وتقدمه.

وحيث أن التغيير والتطوير أصبحا مفهومين لابد من التعامل معهما وما يترتب عليهما من نتائج إيجابية أو سلبية، فالتغير سنة تعيشها مجتمعات العالم منذ قيامها ونموها وتطورها حتى ضعفها أو تلاشيها، فالواقع وما يمليه من تجارب أثبت ضرورة التعامل مع متغيرات المجتمع والأخذ بكل الأسباب والوسائل المعينة للرقي والتطور دون الركون إلى الجمود والعزلة وطرح المبررات التي تنادي بالبقاء على الحال في زمن يتطلب العمل والبحث والتقدم ليس من أجل فرد بذاته أو حاضر مجتمع بل من أجل مستقبل أجيال قادمة تحتاج إلى الرعاية وتوفير سبل العيش والحياة الكريمة في ظل نظام إلهي يفوق جميع أنظمة العالم إذا أحسن العمل به وتم فهمه من خلال وسطيته وسماحته ونبذ الكراهية والحقد واحترام الآخر، وحث النفس على العمل والبذل والعطاء لمستقبل واعد بإذن الله لهذا المجتمع وما يحمله من رسالة إسلامية مصدرها كتاب الله الكريم وسنة رسوله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.